

الاصطلاحات الفلسفية

- ٢ -

الإرادة

Voluntas	في اللاتينية
Volonté	في الفرنسية
Will	في الانكليزية

الإرادة موضوعة في اللغة لتعيين ما فيه غرض ، وهي في الأصل طلب الشيء ، أو شوق الفاعل الى الفعل ، اذا فعله كلف الشوق وحصل المراد (ابن رشد ، تهافت التهافت ص ٤) .

ويشترط في هذا الشوق الى الفعل أن يشر الفاعل بالفرض الذي يريد بلوغه ، وأن يتوقف عن النزوع اليه توفقاً مؤقتاً ، وأن يتصور الأسباب الداعية اليه ، والأسباب الصادة عنه ، وأن يدرك قيمة هذه الأسباب ، ويعتمد عليها في عزيمته ، وأن ينفذ الفعل في النهاية أو يكف عنه . (Lalande, Vocabulaire de)

(Philosophie , art . Volonté)

فالارادة بهذا المعنى العام هي صورة الفاعلية الشخصية . ولها عند الفلاسفة عدة معان :

١ - الارادة هي نزوع النفس وميلها الى الفعل بحيث يحملها عليه . وهي قوة مركبة من شهوة وحاجة وأمل ، ثم جمعت اسماً لنزوع النفس الى شيء مع الحكم فيه انه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل . والنزوع الاشتياق ، والميل المحبة والقصد (كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ، مادة الارادة) .

- ١٨٢ -

فاذا قلنا هذا الرجل قوي الارادة ، وذاك ضعيف الارادة ، دلت الارادة على اتصاف صاحبها بنزوع واع متمكن من نفسه ، وهو نزوع يدفعه الى الفعل بالرغم من مقاومة النزعات الأخرى . فالارادة بهذا المعنى صفة من صفات السجبة . وهي تدل بالجملة على نزعة نهائية مستقرة ، أو ميل قوي يحمل صاحبه على الفعل ، ولا يشترط في هذا الميل أن يكون عميق اعتقاد النفع كما ذهب اليه المعتزلة ، بل مجرد ان يكون حاملاً على الفعل بحيث يستلزمه ويجمعه ، وان تقدم عليه بالذات .

٢ - الارادة هي القوة التي هي مبدأ النزوع وتكون قيل الفعل .

٣ - الارادة هي اعتقاد النفع أو ظنه ، وقيل ميل يتبع ذلك ، فاذا اعتقدنا ان الفعل الفلاني فيه جلب نفع ، أو دفع ضرر ، وجدنا من أنفسنا ميلاً اليه (المواقف للابيجي وشرحها للجرجاني ، جزء ٢ ، ص ٢١٥) . والقائل بذلك كثير من المعتزلة ، قالوا ان نسبة القدرة الى طرفي الفعل على السوية ، فاذا حصل اعتقاد النفع أو ظنه في أحد طرفيه ، ترجح على الآخر عند القادر ، وأثرت فيه قدرته .

٤ - والارادة صفة توجب للي حلاً يقع منه الفعل على وجه دون وجه (تعريفات الجرجاني) ، حتى لقد قال الأشاعرة انها صفة مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع في وقت معين ، وليست مشروطة باعتقاد النفع أو ميل يتبعه ، فان الهارب من السبع ، اذا ظهر له طريقان متساويان في الافضاء الى النجاة ، فانه يختار أحدهما بإرادته ، ولا يتوقف في ذلك الاختيار على ترجيح أحدهما لنفع يعتقد به ولا على ميل يتبعه (كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ، مادة الارادة) .

٥ - والارادة في علم الأخلاق هي الاستعداد الخلقى ، وهو إما أن يكون عاماً ، وإما أن يكون خاصاً . فالارادة الصالحة (Bonne volonté) هي العزم الصادق على فعل الخير ، أو هي استعداد الشخص للقيام بالفعل على قدر طاقته . والارادة السيئة (Mauvaise volonté) هي الارادة المتوجهة الى الشر ، أو هي على الأخص صفة رجل يحاول التملص من واجباته ، فلا يقوم بها إلا إذا كان مجبراً عليها .

٦ - ومن الاصطلاحات المألوفة عند فلاسفة القرن الثامن عشر الارادة العامة (Volonté générale) وهي صفة عاقل يدرك عند تجرده من الأهواء ما يستطيع أن يطلبه من أبناء جنسه وما يحق لأبناء جنسه أن يطلبوه منه . قال ديدرو : « الارادة الجزئية ظنون ، والارادة العامة صالحة . ولكن قد تقول لي : أين مقر هذه الارادة العامة ، أين يمكنني أن أمشيها ؟ (الجواب على ذلك) ان هذه الارادة العامة موجودة في مبادئ الحق المكتوب عند جميع الأمم المتقدمة ، وفي الأعمال الاجتماعية للبربر والمتوحشين ، وفي اتفاق أعداء الجنس البشري على بعض الأمور اتفاقاً ضمناً ، وفي السخط والألم اللذين وهبتها الطبيعة للحيوان ليقوماً عندهم مقام القوانين الاجتماعية والانتقام العام » . (Diderot, Article, Droit Naturel (Morale) (de l'Encyclopédie

وقال روسو : « هنالك في الأغلب فرق بين الارادة العامة وإرادة الكل . فالأولى لا تهتم إلا بالمصلحة المشتركة ، أما الثانية فتهم بالمصلحة الخاصة ، لأنها ليست سوى مجموع من الإرادات الجزئية » (J. J. Rousseau, Contrat social. liv. II. ch. III) . إن هذه الارادة العامة هي الأساس الشرعي لكل سيادة . ويشترط في شرعيتها : (١) أن تختص بالمصلحة المشتركة .

(٢) وأن تؤيدها أكثرية المواطنين بعد استشارتهم جميعاً . (٣) وأن لا تتخذ قراراتها لمصلحة شخص دون آخر . ان كل فعل من أفعال السيادة ، أعني كل فعل شرعي من أفعال الإرادة العامة يجبر جميع المواطنين ، أو يرعى حقوقهم على قدم المساواة ، فلا يراعي الحاكم إلا الصالح العام ولا يرجع مصلحة فردية على أخرى . ان الإرادة الجزئية تميل بطبيعتها الى الترجيح ، أما الإرادة العامة فلا تميل إلا الى المساواة .

٧- ومن اصطلاحات علماء الاجتماع الإرادة المشتركة أو الإرادة الجماعية (Volonté Collective) وهي إرادة المجتمع من حيث هو موجود واحد .
٨- ومن اصطلاحات (وليم جيمس) إرادة الاعتقاد (Will to believe) ، وهي التسليم باعتقادات لا يستطيع العقل أن يبرهن على صدقها ، ولكنه يقبلها مع ذلك لعدم تناقضها ، وللمنافع العملية التي تنشأ عنها . من هذه الاعتقادات الثقة بالنفس ، فهي نافعة في الحياة ، لأنها تزيد قوة الانسان وتعينه على النجاح في أعماله .

٩- والإرادة عند بعضهم هي الفاعلية الدائمة المتجهة الى جهة معينة وان كانت لا شعورية ، أو هي النزعة الأساسية لكائن واحد أو لجميع الكائنات ، كإرادة الحياة ، أو إرادة القوة ، أو إرادة الشعور .

أما إرادة الحياة (Volonté de vivre) فهي عند (شوبنهاور) المبدأ الكلي للجهد الفردي الذي يحقق به كل كائن مثال نوعه ، ويناضل ضد الكائنات الأخرى لاستبقاء صورة الحياة الخاصة به .

وأما إرادة القوة (Volonté de puissance) فهي في نظر (نيتشه) مضادة لمعنى الحياة عند (سبنسر) ، ولتزوع الموجود الى التثبث في الوجود عند (اسپينوزا) ، ولإرادة الحياة عند (شوبنهاور) . وهي مبدأ للوح قيم جديدة ،

إلا أن الضعفاء يعوقونها عن بلوغ غايتها بتأليبهم عليها ، وبتمسكهم بالقيم الخلقية المألوفة .

وأما إرادة الشعور (Volonté de Conscience) فهي عند (فوبه) نزعة أساسية تؤثر في حياة الانسان العقلية والشعورية ، كما تؤثر في تطور الكائنات الحية . إن أول مظهر لهذه النزعة الأساسية ميل الكائن الحي إلى إرجاع كل شيء إلى ذاته ، وشعوره بأنه مركز الجاذبية ، وإن جميع الموجودات الأخرى وسائط يعتمد عليها في فعله وزيادة قوته ووعيه . ولكن هذا النزوع الأناني لا يخرج من الفيرية لأنه يستلزم التفكير في الآخرين ، كما يقتضي الشعور بذوات أخرى ينصب الانسان نفسه أمامها . ففي كل نزوع أناني إذن نزعة غريبة .

١٠ - وفرّقوا بين الاختيار والارادة فقالوا الإرادة نزوع النفس وميلها الى الفعل ، أما الاختيار فهو ميل مع تفضيل ، كأن المختار ينظر الى طرفي المقدور ، والمريد لا ينظر إلا إلى الطرف الذي يريد . قال الفارابي : « إن الانسان قد يتقدم فينتار الأشياء الممكنة ، وتقع إرادته على أشياء غير ممكنة ، مثل ان الانسان يهوى أن لا يموت . والارادة أعم من الاختيار ، فإن كل اختيار إرادة ، وليس كل إرادة اختياراً » . (الفارابي ، رسالة المعلم الثاني في جواب مسائل سئل عنها ، ص ٩٨) . وأصل الاختيار انفعال من الخير . ولذا قيل الاختيار ترجيح الشيء وتخصيصه وتقديمه على غيره ، وهو أخص من الارادة والمشيئة . نعم قد يستعمل المتكلمون الاختيار بمعنى الارادة أيضاً حيث يقولون فاعل بالاختيار وفاعل مختار ، ولكن الاختيار لم يرد بمعنى الارادة في اللفظة .

وفرقوا أيضاً بين الإرادة والشهوة ، فقالوا إن الانسان قد يريد شرب دواء كربه فيشربه ولا يشتهي ، بل ينفر عنه ، وقد يشتهي ما لا يريد بل يكرهه ، ولهذا قالوا إرادة المعاصي مما يؤخذ عليها دون شهوتها .

وفرقوا أخيراً بين الإرادة والمشيئة فقالوا الإرادة طلب الشيء والمشئة اليجاد ، ولكن المشئة في الأصل مأخوذة من الشيء وهو اسم للموجود ، وكذلك الإرادة فهي تقتضي الوجود لا محالة . فلا فرق إذن بين الإرادة والمشئة إلا بالنسبة الى الانسان ، لأن إرادة الانسان قد تحصل من غير أن تتقدمها إرادة الله ، ومشيئته لا تكون إلا بعد مشيئته . أما بالنسبة الى الله فان الإرادة والمشئة بمعنى واحد .

١١ - والإرادة إذا استعملت في الله دل على معنى صلي ، ومعناه أنه تعالى غير مغلوب ولا مستكره ، أو على معنى ثبوتي ، ومعناه العلم أو صفة زائدة على العلم . والفلاسفة الذين يقولون ان إرادة الله ليست صفة زائدة على ذاته كما أرادتنا بقررون ان إرادته عين حكمته وحكمته عين علمه . والإرادة حقيقة واحدة قديمة قائمة بذاته تعالى ، إذ لو تمددت إرادة الفاعل المختار أو تملقها لم يكن واحداً من جميع الجهات . وقد قال الحكماء إن إرادته تعالى هي علمه بجميع الموجودات من الأزل الى الأبد ، وبأنه كيف ينبغي أن يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه الأكمل ، وبكيفية صدوره عنه حتى يكون الموجود على وفق المعلوم في أحسن نظام من غير قصد ولا شوق ، ويسمون هذا العلم عناية . وهذا كله يدل على أن الإرادة بمعنى الميل أو النزوع أو الشوق لا تستعمل في الله ، لأنه تعالى غني عن كل نزوع وميل ، فحق قبل أراد فمعناه حكم انه كذا وليس بكذا .

١٢ - والإرادة عند المتصوفين هي ابتداء الكد وترك الراحة ، حتى لقد

قال (الجنيدي): الإرادة أن يعتقد الإنسان الشيء ثم يهزم عليه ثم يريد . ولا تكون إلا بعد صدق النية ، وقيل هي الإقبال بالسكينة على الحق والإعراض عن الخلق وابتداء الحكمة . قال ابن سينا : « أول درجات حركات العارفين ما يسمونه هم الإرادة ، وهو ما يعترى المستبصر باليقين البرهاني أو الساكن النفس إلى المقدم الأيماني من الرغبة في اعتلاق العروة الوثقى ، فيتحرك صره إلى القدس لينال من روح الاتصال ، فما دامت درجته هذه فهو صريد » .
(ابن سينا ، الاشارات ، ص ٢٠٢) .

الاستدلال

Ratiocinatio	في اللاتينية
Raisonnement	في الفرنسية
Reasoning	في الانكليزية

الاستدلال في اللغة العربية طلب الدليل ، وفي عرف الأصوليين والمتكلمين النظر في الدليل سواء كان استدلالاً بالعلة على المعلوم أو بالمعلوم على العلة . وقد يخص الأول باسم التعليل والثاني باسم الاستدلال . ولكن الأولى أن يطلق الاستدلال على إقامة الدليل لا على النظر في الدليل ، لأن الدليل قول مؤلف من أقوال يلزم من تسليحها لذاتها قول آخر ، وليس الاستدلال به النظر في الدليل وإنما هو إقامة الدليل .

والاستدلال عند بعضهم هو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر ، أو من المؤثر إلى الأثر ، أو من أحد الأثرين إلى الآخر (تعريفات الجرجاني) . فإذا كان انتقالاً من الأثر إلى المؤثر أو من المعلوم إلى العلة سمي استدلالاً أنياً ، وإذا كان انتقالاً من المؤثر إلى الأثر أو من العلة إلى المعلوم سمي استدلالاً لياً .
م (٢)

والاستدلال في اصطلاحنا هو تسلسل عدة أحكام مترتبة بعضها على بعض ، بحيث يكون الأخير منها متوقفاً على الأول اضطراراً ، فكل استدلال هو إذن انتقال من حكم الى آخر ، لا بل هو فعل ذهني مؤلف من أحكام متتابعة إذا وضعت لزم عنها بذاتها حكم آخر غيرها . وهذا الحكم الأخير لا يكون صادقاً إلا اذا كانت مقدماته صادقة .

وهذا كله يدل على أن المنطق وعلم النفس كليهما يشتركان في بحث الاستدلال . إلا أن المنطقي ينظر في الاستدلال الكامل من حيث هو ، مؤلف من قضايا مترتبة بعضها ببعض ارتباطاً ضرورياً ، فيعرف أنواع الاستدلال ، ويرتبها بحسب قيمتها ، ويفرق بين الاستدلالات المنتجة والاستدلالات غير المنتجة ، أما العالم النفسي فيبحث في الاستدلال من حيث هو فعل ذهني لا من حيث هو صحيح أو فاسد ، فقد تختلف قيمة الحجج العقلية في نظر المنطقي من حيث قربها من الصواب أو بعدها عنه ، ولكن قيمتها في نظر العالم النفسي واحدة ، لأنه إنما ينظر في حركة الذهن ، وكيفية تكون الحجج العقلية ونشوتها ، لا في صحتها وفسادها .

والمقدمون من فلاسفتنا يقسمون الاستدلال الى ثلاثة أنواع : القياس والاستقراء ، والتمثيل ، « وذلك لأنه إما أن يحكم على الجزئي لثبوت ذلك الحكم في الكلي وهو القياس ، أو يحكم على الكلي لثبوته في الجزئي وهو الاستقراء ، أو يحكم على الجزئي لثبوت الحكم في جزئي آخر وهو التمثيل » (راجع لباب الاشارات لفخر الدين الرازي ، وهي تهذيب اشارات ابن سينا ، ص ٣٢ من طبعة مصر ، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكام والتكلمين لفخر الدين الرازي ، ص ٣٢ مع تلخيص المحصل لنصير الدين الطوسي في ذيله) .

والأولى أن يقسم الاستدلال الى استنتاج ، واستقراء ، وتمثيل ، لأن الاستنتاج

أعم من القياس ، وكل قياس فهو استنتاج ، وليس كل استنتاج قياساً
(راجع: القياس ، والاستنتاج ، والاستقراء) .

وجملة القول ان الاستدلال هو استنباط قضية من قضية أو من عدة قضايا
أخرى ، أو هو حصول التصديق بحكم جديد مختلف عن الأحكام السابقة
التي نزم عنها . والمعرفة التي تحصل في الذهن بطريق الاستدلال هي المعرفة غير
المباشرة ، أما المعرفة التي تحصل في الذهن بطريق الحدس فهي المعرفة المباشرة ،
وتسمى الأولى معرفة استدلالية أو كلامية (Connaissance discursive)
والثانية معرفة حدسية (Connaissance intuitive) (راجع الحدس) .

الاستعداد

في اللاتينية Dispositio
في الفرنسية Disposition
في الانكليزية Disposition

الاستعداد للشيء هو التمهؤ له ، وعند فلاسفة القرن الوسطى هو كيفية
تحصل للشيء بتحقيق بعض الأسباب والشرائط ، وارتفاع بعض الموانع .
وتسمى تلك الكيفية استعداداً ، والقبول اللازم لها إمكاناً استعدادياً وقوة .
فلاستعداد إذن مضيان أحدهما الكيفية المهيئة والثاني القبول اللازم لها . قال
ابن سينا : «وليس الاستعداد إلا مناسبة كاملة لشيء بعينه هو المستعد له .
وهذا مثل ان الماء اذا أفرط تسخينه فاجتمعت السخونة القريبة والصورة المائية ،
وهي بعيدة المناسبة للصورة المائية ، وشديدة المناسبة للصورة النارية ، فاذا أفرط ذلك
واشتدت المناسبة اشتد الاستعداد فصار من حتى الصورة النارية أن تنبض ومن
حتى هذه أن تبطل» (ابن سينا ، النجاة ، ص ٤٦٢) . فاستعداد الشيء هو

إذن كونه بالقوة القريبة (prochaine) الى الفعل أو البعيدة عنه (éloignée) وهو أقل ثبوتاً من المادة .

ونحن نطلق اليوم اسم الاستعداد على الأهلية (Aptitude) وهي صفة جسمانية أو نفسانية تجعل صاحبها أهلاً لممارسة عمل معين . والاستعداد بهذا المعنى مألوف عند علماء النفس المعاصرين : قال (كلاباريد - Claparède) :
 « ان معنى الأهلية يتضمن معنى الاستعداد الطبيعي والاختلاف الفردي .
 قد نتكلم أحياناً على الأهليات المكتسبة ونعني بذلك في الحقيقة استعداداً طبيعياً للاستفادة من التجربة ، أو لاكتساب عادة أو سرعة ومهارة . فلو كان لجميع الناس قابلية واحدة واستعداد واحد للاستفادة من التعلم لما كان لمعنى الأهلية فائدة » (راجع كتابه Comment diagnostiquer les aptitudes chez (les écoliers (1924)

الاستقراء

Inductio	في اللاتينية
Induction	في الفرنسية
Induction	في الانكليزية

الاستقراء في اللغة التبع ، من استقرى أو استقرأ الأمر اذا تبعه لمعرفة احواله ، وعند المنطقيين هو الحكم على الكلي لثبوته في الجزئي . قال الخوارزمي :
 « الاستقراء هو تعرف الشيء الكلي بجميع اشخاصه » (مفاتيح العلوم ص ٩١ من طبعة مصر) ، وقال ابن سينا : « الاستقراء هو حكم على كلي لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكلي ، اما كلها وهو الاستقراء التام ، وأما أكثرها وهو الاستقراء المشهور » (النجاة ص ٩٠) .
 فالاستقراء إذن قسمان تام وناقص .

١ - أما الاستقراء التام (Induction complète) فيسميه بعضهم قياساً مقسماً . ونحن نسميه استقراءً صورياً (Formelle) وهو كما بين أرسطو حكم على الجنس لوجود ذلك الحكم في جميع أنواعه . مثال ذلك الجسم اما حيوان أو نبات أو جماد ، وكل واحد من هذه الأقسام متميز ، فينتج من ذلك ان كل جسم متميز . وهذا الاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات مبني على القسمة . ويشترط في صدقه أن يكون حاصراً لجميع أقسام الكلي وأن لا يؤخذ جزئي مشكوك فيه في أجزاء القسمة . والفرق بين هذا الاستقراء الصوري والقياس ان القياس يحكم على جزئيات الكلي لوجود ذلك الحكم في الكلي ، أما الاستقراء الصوري فيقلب هذا الأمر ويحكم على الكلي لوجود ذلك الحكم في جميع جزئياته ، وهو نافع في البراهين لأنه يلخص الأحكام الجزئية ويجمعها في حكم كلي واحد .

ومن أنواع الاستقراء التام الاستقراء الرياضي (Induction mathématique) وهو انتقال من الخاص الى العام أو من العام الى الأعم . وهذا الاستقراء الذي ذكره (هنري بوانكاريه) فبين أن القضية اذا كانت صادقة بالنسبة الى $(1 = 2)$ و $(2 = 3)$ كانت صادقة بالنسبة الى جملة $(1 + 2)$ وغيرها من الأعداد التامة ، كان (بوترو) قد أشار اليه قبله فبين أن الرياضيين يبرهنون أولاً على قضية خاصة جزئية ثم ينتقلون منها الى قضية أعم منها . ويسمي (هنري بوانكاريه) هذا الاستقراء الرياضي بالاستدلال الرجاعي (Raisonnement par récurrence) (راجع هذا اللفظ) .

٢ - وأما الاستقراء الناقص فهو الحكم على الكلي بما حكم به على بعض جزئياته ، وانما قلنا على بعض جزئياته لأن الحكم لو كان موجوداً في جميع الجزئيات لم يكن استقراءً ناقصاً بل استقراءً تاماً . والمثال في ذلك ان حجم

كل (غاز) متناسب والضغط الواقع عليه تناسباً عكسياً ، لأن الهيدروجين والاكسيجين والآزوت وغيرها تحقق ذلك . ففي هذا الاستقرار انتقال من الحكم على بعض جزئيات الكلي الى الحكم على جميع جزئياته ، وهو لا يفيد يقيناً تاماً ، بل يفيد ظناً لجواز وجود جزئي آخر لم يستقرأ وبكون حكمه مخالفاً للجزئيات التي استقرت . « بل ربما كان المختلف فيه والمطلوب بخلاف حكم جميع ما سواه » (ابن سينا ، الاشارات ص ٦٤) . ويسمى هذا الاستقرار الناقص استقراراً موسعاً (Amplifiante) لأنه لا ينحصر في الجزئيات التي استقرت ، بل يمتدداها كما قلنا الى جزئيات لم تستقرأ ، ويسمى أيضاً استقراراً علياً لأنه ينتقل من الحوادث الى القانون ، أي من الحكم على الحقائق المشاهدة في زمان ومكان محدودين الى الحكم على جميع الحقائق حكماً عاماً غير محدود بزمان أو مكان ، وقد وضع (بيكون) و (استوارت ميل) قواعد لهذا الاستقرار تسمى بقواعد الاستقرار . (راجع طريقة الاتفاق ، وطريقة الاختلاف ، وطريقة البواتي ، وطريقة التلازم في التفسير) . وهي موضوعة لاختبار صحة الفروض العلمية ، إلا انها لا تبرهن على صدق القانون إلا بالنسبة الى الحقائق المشاهدة . فلماذا نسلم إذن بقانون طبيعي شامل لجميع الجزئيات ونحن لم نستقري هذه الجزئيات كلها ؟ لماذا اعتبرنا ما لم نشاهده بما شهدناه مع أن تجاربنا محدودة في الزمان والمكان ؟ الجواب على ذلك أننا نؤمن بالعلمية ، ونعتقد أيضاً أن الطبيعة خاضعة لنظام عام ثابت لا يشذ عنه في المكان والزمان شيء . . . ويسمى هذا الاعتقاد مبدأ الحتمية Principe de déterminisme (راجع هذا اللفظ) .

وما هنا ثلاث مسائل لا بد من الإشارة إليها :

- أ - هل يستند الاستقرار الناقص الى أساس نفسي ، ما هي العوامل النفسية التي تدعونا الى التسليم بصدق أحكام كلية لم نجربها الا في حالات جزئية محدودة ؟
- ب - هل الاستقرار الناقص حق ، ما هي الشروط اللازمة لاختبار صحة الفرضيات .

ج - ما هو مبدأ الاستقراء ، هل يمكننا ان نرجم حالات الاستقراء كلها الى قاعدة منطقية محددة . (راجع Lalande , Vocabulaire de philosophie, art. induction)

الاستنتاج

Deductio	في اللاتينية
Déduction	في الفرنسية
Deduction	في الانكليزية

الاستنتاج في اصطلاحنا هو استخراج النتائج من المقدمات ، وهو اصطلاح جديد ، لا نجده في كتب التعريفات ، ولا في معاجم الاصطلاحات القديمة ، واكتنا نجد الفلاسفة القدماء يستعملونه في كلامهم على القياسات البرهانية دون أن يميزوا هذا الفعل الذهني عن صورة القياس . مثال ذلك قول ابن سينا : « المطلوب الضروري يستنتج في البرهان من الضروريات ، وفي غير البرهان قد يستنتج من غير الضروريات » (الاشارات ص ٨٢) ، وقوله : « انسان كانت المقدمة سالبة وأريد استنتاج موجبة بقياس الدور فلا يمكن أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع ، فلا يسلب عن غيره » (النجاة ، ص ١٠٠) . ولم يميز الاستنتاج من حيث هو فعل ذهني عن صورة القياس إلا في وقت زمنة الأخيرة ، فأطلقه الفلاسفة المتأخرون على الاستدلال المؤلف من الحكم على صدق قضية تسمى بالتالي (Conséquence) ، لتبوت ذلك الحكم في قضية أو عدة قضايا تسمى بالمبادي (Principes) . فالصفة الأساسية للاستنتاج هي إذن لزوم النتيجة عن المقدمات اضطراراً ، سواء كان ذلك الاستنتاج صورياً كالقياس ، أو تحليلاً أو تركيبياً كالبرهان الرياضي . فاذا أنكرنا النتيجة بعد التسليم بالمبادي وقمنا في التناقض .

والاستنتاج ثلاثة أنواع : الاستنتاج الصوري ، والاستنتاج التحليلي ،
والاستنتاج التركيبي أو الانشائي .

أما الاستنتاج الصوري (*Déduction formelle*) فهو القياس (راجع
هذا اللفظ) ، وهو استنتاج صدق قضية أو كذبها على افتراض صدق أو كذب
قضية واحدة أو عدة قضايا . ومن صفاته : (١) لزوم النتيجة عن المقدمات
اضطراباً . (٢) ليس في النتيجة علم زائد على المقدمات . (٣) لا تصدق
النتيجة ولا تكذب إلا على افتراض صدق المقدمات أو كذبها . وهذه الصفة
الأخيرة تدل على ان الاستنتاج الصوري هو استنتاج شرطي .

وأما الاستنتاج التحليلي (*Déduction analytique*) فهو الاستدلال المؤلف
من مقدمات مركبة اذا وضعت استخرج العقل منها بسائط داخلية فيها كالبرهان
التحليلي (في الرياضيات) المؤلف من سلسلة من القضايا أولها القضية المراد اثباتها
وآخرها القضية المعلومة . فاذا انتقلنا من الأولى الى الأخيرة كانت كل قضية
نتيجة لتي بعدها ، وكانت القضية الأولى نفسها نتيجة للقضية الأخيرة وصادقة مثلها .
وأما الاستنتاج التركيبي (*Déduction synthétique*) أو الانشائي
(*constructive*) فهو الانتقال من المباني البسيطة الى النتائج المركبة ، مثال
ذلك التركيب الرياضي الذي تلزم فيه النتيجة عن المباني اضطراباً . وقد سمي
انشائياً لأن نتيجته ليست داخلية في مقدماته . بل هي لازمة عنها وزائدة عليها .
ان مساواة مجموع زوايا المثلث لزوايته قائمتين ليست قضية داخلية في القضية
المتقدمة عليها في كتاب الهندسة ، بل هي حلقة جديدة في السلسلة لازمة عن
الحلقات السابقة اضطراباً . فكل قضية جديدة تكسبنا علماً جديداً زائداً
على المقدمات ، وتنقلنا من المعلوم الى المجهول . كأن هناك بناء ينشئه العقل
إنشاءً ، ويركبه تركيباً . والفرق بين هذا الاستنتاج والقياس أن القياس هو

انتقال من العام الى الخاص ، أما الاستنتاج الانشائي فهو انتقال من الخاص الى العام أو من العام الى الأعم . والنتيجة في القياس داخلة في المقدمات ، في حين ان علاقة المقدم بالتالي في الاستنتاج الرياضي ليست علاقة شمول أو تضمن وإنما هي علاقة التزام . لذلك قال ديكارت : القياس المنطقي عقيم ، والاستنتاج الرياضي منتج .

ثم ان الاستنتاج والاستقراء متقابلان ، والطريقة الاستنتاجية المستعملة في العلم الرياضي مضافة للطريقة التجريبية والاستقرائية المنبئة في العلم الطبيعي . ولكن (استوارت ميل) زعم أن هناك تقابلاً بين الاستقراء والقياس ، لا بين الاستقراء والاستنتاج ، لأن الاستقراء هو انتقال من الخاص الى العام ، والقياس انتقال من العام الى الخاص . أما البرهان الاستنتاجي فهو سلسلة من الاستدلالات العقلية المضادة للبرهان التجريبي لا للاستقراء .

وقد زعم ديكارت ان الاستنتاج والحس متقابلان ، لأن الحس هو الادراك المباشر لعلاقة المبادي بالنتائج ، أما الاستنتاج فهو حركة فكرية متصلة تدرك الأشياء واحداً بعد آخر ادراكاً بديهياً . فالعقل اللامتناهي يدرك النتائج في المبادي دفعة واحدة ، أما العقل المتناهي فلا يدرك إلا عدداً محدوداً من الحقائق ولا يصل الى النتيجة إلا بعد نسيان المبادي الأولى .

والاستنتاج المتعالي (*Déduction transcendentale*) عند (كانت) هو البرهان على امكان انطباق الكليات القبلية (*a priori*) على التجربة ، وهو قابل للاستنتاج التجريبي القائم على استخراج الكليات العقلية من التجربة الحسية .

(يتبع)
جميل صليبا

—••••—